النقد التاريخي

يشمل

لانجلوا وسينوبوس : المدخل الى الدراسات التاريخية
پول ماس : نقد النص
امانويل كنت : التاريخ العام

ترجمها عن الفرنسية والألمانية
عبد الرحمن بدوي

الطبعة الرابعة
١٩٨١

الناشر: وكالة المطبوعات
شارع فهد السالم - الكويت

نقد النص

تأليف بول ماس

TEXTKRITIK

Von

Prof. Dr. PAUL MAAS

Leipzig

1950

(١) أفكار أساسية

١ — ليست لدينا مخطوطات لمؤلفات الكتاب الكلاسيك اليونان والرومان بخطوط أصحابها ، ولا نسخ روجعت على الأصول ، بل المخطوطات التى لدينا مأخوذة عن الأصول من خلال عدد مجهول من النسخ الوسطى ، وهى تبعاً لذلك محل للتشكك فى صحتها .

ومهمة نقد النصوص هى إخراج نص أقرب ما يكون إلى الأصل Constit-utio textus .

والإملاء الذى راجعه المؤلف يجب أن يعد مساوياً للنسخة التى بخط المؤلف .

٢ — وفى كل حالة على حدة إما أن يكون النص الأصلى قد نقل إلينا أو لم ينقل . ولهذا فإن مهمتنا الأولى هى أن نحدد ما « ينبغى » أو « ما يمكن » أن ينظر إليه على أنه نقل إلينا —أى أن نقوم بالتصفح recensio ؛ ومهمتنا الثانية أن نفحص هذا النقل وأن نكتشف ما إذا كان يمكن عد المنقول مطابقاً للأصل exminatio ؛ فإن تبين أنه لا يقدم لنا الأصل ، فيجب علينا أن نحاول استعادة الأصل بالتخمين divinatio أو على الأقل أن نعزل الموضع السقيم .

وفى التقسيم المعتاد لنقد النص إلى تصفح recensio وإصلاح emendatio يغفل أمران : أولهما حينما يؤدى الفحص إلى هذه النتيجة وهى أن النص إما صحيح أو لا يمكن إصلاحه ، والثانى حينما لا يمكن تقرير النص الأصلى إلا بالاختيار selectio بين نقول مختلفة قيمتها فى النسب متساوية .

(ب) التصفح recensio

٣ — والنقل tradition إما أن يستند إلى شاهد واحد (codex unicus = نسخة وحيدة) أو إلى عدة شواهد .

وفى الحالة الأولى يكون التصفح recensio عبارة عن وصف الشاهد الوحيد وقراءته بكل دقة ممكنة ؛ وفى الحالة الثانية يكون الأمر غالباً بالغ التعقيد .

٤ — وكل شاهد يعتمد على نسخة exemplar باقية أو مفقودة . فإن اعتمد على نسخة مفقودة ، فإن هـذه النسخة المفقودة إما أنه يمكن إعادة بنائها أو لا يمكن . فإن أمكن ، فإن ذلك يتم إما بدون معونة الشاهد أو بمعونته فقط .

وسيتضح الآن أن الشاهد يكون عديم القيمة (بوصفه شاهداً) إذا اعتمد اعتماداً كلياً على نسخة باقية أو على نسخة يمكن إعادة بنائها بغير معونته . والشاهد الذى يتبين عن هـذا الطريق أنه عديم القيمة (راجع § ٨) ينبغى استبعاده eliminatio codicum descriptorum .

٥ — فإن بقيت شواهد عديدة بعد استبعاد تلك التى وجب استبعادها (§ ٤) فإنه يكون ثمّ صدع[1] فى النقل . وهـذا لا يحدث إلا حينما تكون نسختان أو أكثر قد كتبت عن نسخة واحدة ؛ و « فروع » النقل الناشئة عن هذا تظهر فى الشواهد الباقية ، إما بصدوع أخرى (صدوع وسطى) أو بغير صدوع .

والنسخة التى نشأ عنها أول صدع نسميها النمط الأعلى . ونص هذا النمط الأعلى خال من كل الأخطاء الناجمة بعد الصدع ، وهو لهذا أقرب إلى الأصل من أى نص لأى شاهد من الشواهد الأخرى . فإن أفلحنا فى تقعيد هذا النص

---

(١) أى تفرع إلى فروع مختلفة ، والجمع : صدوع .

الأعلى ، فإن استعادة الأصل Constitutio تتقدم شوطاً طويلاً

وأهمية هذه النسخة التى نعتها بالنمط الأعلى لا ينازع فيها أحد ، وليس لدينا اسم آخر لها . ولهذا السبب ينبغى أن نحتاط فلا نستخدم اللفظ : « نمط أعلى » للدلالة على الحلقات الرابطة بين الأصل وبين الشواهد الباقية ، مهما تكن أهميتها فى بعض الأحيان . وهذا أمر بالغ الأهمية فى العصر الحاضر .

٦ — وفيما سنقوله فيما يلى يفترض (١) أن النسخ التى تمت منذ الصدع الأول فى النقل كلا منها يمثل نسخة واحدة ، أعنى أنه لا ناسخ مزج بين علة نسخ contaminatio ، (٢) وأن كل ناسخ ينحرف عن النسخة التى ينقل عنها، عن وعى أو عن غير وعى ، أعنى أنه يقع فى « أخطاء خاصة به » .

راجع عن نتائج مجموعة أخرى من الافتراضات البنود ٩ ، ١٠ ، ١١ .

٧ — وعلى أساس هذه الافتراضات يمكن بوجه عام (١) أن نبرهن ، دون منازعة ، على وجود علاقات متبادلة بين كل الشواهد الباقية ، وعلى عدد وموضع كل الصدوع الوسطى فى النقل ؛ (ب) أن نستعيد بيقين — إذا تفرع الصدع الأول إلى ثلاثة فروع على الأقل — نص النمط الأعلى فى كل المواضع (مع عدد قليل من الأحوال الاستثنائية يمكن تفسيرها كل على حدة) ؛ (جـ) أن نستعيد نص النمط الأصلى — إذا كان الصدع الأول متفرعاً إلى فرعين — إلى الحد الذى عنده (مع استثناءات تفسر على حدة) لا يكون لدينا فيه فى أى موضع أكثر من قراءتين مختلفتين نختار بينهما .

٨ — وهاك حالة نموذجية (أنظر الشكل). إذا كان لدينا الشواهد من A إلى J (لا K) وكلها تختلف من حيث التاريخ والنوع (مخطوطات ، نسخ مطبوعة ، مختصرات ، مقتطفات ، جوامع ، تقليدات ، ترجمات الخ) . ولا شاهد منها يعطينامعلومات صريحة عن نسخته .

(١) فإذا كان الشاهد J يورد كل الأغلاط الواردة فى شاهد باق هو

F ، ويضيف من عنده غلطة واحدة على الأقل « خطأ خاص » ، فإنه يجب أن نفترض أن J منقول عن F .

ويمكن فى بعض الأحيان أن نبرهن ، استناداً إلى موضع واحد ، أن شاهداً ما مأخوذ من شاهد آخر ، إذا كان الخطأ الخاص فى النسخة المنقولة يرجع بوضوح إلى الحالة الخارجية للنص الباقى المنقول عنه ؛ مثال ذلك إذا حدث ضرر مادى للنص فى النسخة أدى إلى ضياع حروف أو مجموعة حروف ، وتكون هذه الحروف غير موجودة فى النسخة المنقولة دون أن يكون ثمت علة خارجية واضحة لهذا ؛ أو حينما نجد فى النسخة المنقولة إضافات قال عنها صاحب النسخة المنقول منها إنه هو الذى أضافها ، دون أن يشير إلى أنه نقلها عن هذا الأخير ؛ أو حينما نجد فى النسخة النثرية المنقول عنها سطراً ساقطاً من شأنه أن يحطم الوحدة المنطقية ، الخ .

ولما كانت كل النسخ بالضرورة متأخرة عن النسخ المنقول عنها ، فإننا نستطيع فى أحيان كثيرة أن نؤكد أى الشواهد ينبغى أن ينظر إليه على أنه النسخة المنقول عنها إذا قدرنا على تحديد تاريخ النسخ فى كل حالة .

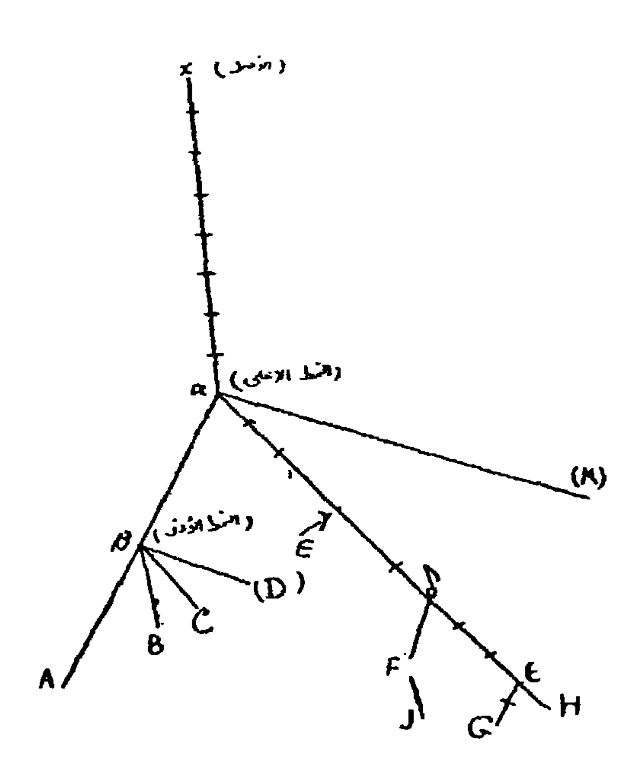
(ب) إذا ظهرت فى شاهدين ، G و H أخطاء خاصة مشتركة بينهما دون سائر الشواهد ، وكان كلاهما يورد خطأ خاصاً واحداً على الأقل دون الآخر ، فإن كليهما لا بد منقول عن نسخة مشتركة ε ، الشواهد الأخرى غير منقولة عنها . ويمكن إعادة بناء نص النسخة المشتركة ε

١ — حيثما تتفق G و H

٢ — وحيثما G أو H تتفق مع شاهد آخر (وعلى وجه العموم فإن الأخطاء الخاصة بـ G أو H لا يمكن أن تجعل إعادة بناء ε أمراً مشكوكا فيه) .

وإنما يكون نص ε مشكوكا فيه حيثما لا تتفق G و H مع بعضهما

بعضاً ولا مع واحد من الشواهد الأخرى ، أو إذا حدث أنهما يرتكبان نفس الغلطة مستقلاً الواحد عن الآخر .



وبالطريقة عينها وبنفس الدرجة من اليقين يكون إعادة بناء نص δ على أساس من بينة F و ε ، ونص γ على أساس من بينة δ,E

(حـ) وإذا كشف ثلاثة شواهد أو أكثر ABC (D) أخطاء خاصة مشتركة فيما بينها دون سائر الشواهد ، وبالإضافة إلى ذلك يكشف كل واحد من الثلاثة أو أكثر أخطاءً خاصة من عنده ، ولكن لا نجد اثنين من الثلاثة (أو أكثر) يكشفون عن أخطاء خاصة دون الثالث (أو الباقى) ، فإن ABC (D) لابد منقولة ، كل منها مستقلا عن الآخر ، من مصدر مشترك هو β . ونص β يمكن إعادة بنائه .

١ — حيثما يتفق اثنان من الشواهد ABC (D)

٢ — وحيثما يتفق أحد الشواهد مع γ .

ونص β يكون مشكوكا فيه فقط إذا اختلفت ABC (D) كلها بعضها مع بعض ومع γ . وهكذا نجد أن كل الأخطاء الخاصة فى ABC (D) Eδ (وطبعاً تلك الموجودة فى FGH أيضاً) هى على وجه العموم عديمة القيمة بالنسبة إلى إعادة بناء β و γ ، وينبغى استبعادها eliminatio lectionum singularium .

(د) ومن الواضح أنه لو حدثت صدوع أخرى فى النقل بعد β و γ ، فإن العلاقات المتبادلة القائمة بين الشواهد ، وكذلك نص β و γ يمكن أن يعاد بناؤهما بنفس الدرجة من اليقين .

(هـ) أما إعادة بناء α فمسألة أخرى . فإن كان نقله ذا فرعين فحسب ، β و γ ، وكان β و γ متفقين ، فإنه سيكون لدينا نص α . وإن لم يتفقا فإن إحدى القراءتين هى نص α ؛ ولدينا هنا اختلافات فى القراءة ، ليس من الممكن أن نقرر أيها نختار اعتماداً على المسلك الذى سلكناه حتى الآن . والنسخ الحاملة لاختلافات ، ويعاد بناؤها تسمى **الأنماط الدنيا** .

(و) ثم إن α يمكن إعادة بنائه بنفس الدرجة من اليقين إذا بقى شاهد واحد من كل من الفرعين β و γ ، وليكن A و J ؛ وحينئذ يكون A و J نسختين حاملتين لاختلافات . بيد أن الموقف يمكن أن يزداد سوءاً إلى حد بالغ إذا وقع ضرر أكثر — خلال المرحلة الأخيرة من النقل — على فقرة كانت فاسدة فعلا فى β و γ ، أو إذا حدث فى J فساد فيما بعد فى فقرة فاسدة فى β لكنها لا تزال سليمة فى γ .

(ز) ونفس الأمر يصدق إذا لم يبين لدينا غير A و E و J مثلا . ففى هذه الحالة ، فحيث يتفق EJ ضد A فإن A و γ (= EJ) تكون النسختين الحاملتين للاختلافات . وإذا اتفقت AJ معاً ضد E

أو اتفقت AE ضد J ، فإن القراءات المنعزلة لا قيمة لها (راجع ما قلناه من قبل) . وفقط حين تكون A و J و E كلها فيها قراءات مختلفة فإنه يستحيل إعادة بناء γ أو α بالوسائل التي ذكرناها حتى الآن . وينبغي حينئذ أن نحاول الوصول إلى قراءة γ من « الاختلافات الفرعية » التي في E و J (راجع ما سنقوله فيما بعد) ، بحيث تكون رواية مختلفة ذات قيمة في النسب مثل A .

(ح) ومن ناحية أخرى إذا لم يبق مثلاً غير AB أو EG أو GH فإنه سيكون من الممكن فقط إعادة بناء النسخ المنقول عنها β أو γ أو ε ، وفي هذه الحالة نجد أن كل واحد من الشاهدين الباقيين سيصبح نسخة حاملة اختلافات بالنسبة إلى النسخة التي نقل عنها .

(ط) وحتى الآن لم نجد دليلاً لتوكيد كم عدد الخطوات في النقل تقع بين النقط المختلفة التي حدثت عندها الصدوع ، وكم عددها بين النقط الأخيرة للصدع وبين الشواهد الباقية . ولو استطعنا أن نجد مثل هذا الدليل ، فلن يكون لذلك أثر ظاهر في إعادة بناء الأصل (لكن نراجع (و) فيما سبق) .

٩ — وإذا تفرعت α ليس فقط إلى β و γ بل وأيضاً إلى K أو إلى فروع أخرى ، فإن نص α مضمون باتفاق فرعين من هذه الفروع . وفقط حين تختلف الأنواع الثلاثة كلها (أو أكثر) ، أو إذا كان الاتفاق بين فرعين راجعاً إلى كون كليهما وقع في نفس الخطأ ، كلاهما مستقلاً عن الآخر ، في هاتين الحالتين فقط يكون نص α مشكوكاً فيه .

وهذا ينطبق أيضاً على إعادة بناء β ، إذا لم يبق لدينا γ ولا K .

١٠ — وإذا لم ينطبق الفرض الأول المذكور من قبل في § ٦ ، أي إذا « لوث » النساخ المفردون نسخاً عديدة ، فإن عملية الاستبعاد eliminatio في داخل نطاق هذه « التلويثات » تصطدم بعقبات كؤود ، إن لم تصبح مستحيلة .

وينكشف التلويث حيثما يخفق الشاهد الملوث فى إيراد الأخطاء الخاصة بالنسخة المنقول عنها (لأنه صححها عن طريق مصدر آخر) ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى يكشف عن أخطاء خاصة بنسخ منقول عنها لم يعتمد عليها أساساً . فمثلا إذا فرضنا أن لدينا ثلاثة شواهد β و γ و K . فإن تقاسم β و γ أحياناً غلطاً ضد K ، وأحياناً أخرى تقوسم الغلط بين K و β ضد γ ، وأحياناً ثالثة بين K و γ ضد β فإن β و γ و K لوث بعضها بعضاً ، وتصبح كل قراءاتها المنفردة ، وهى فى الأحوال العادية عديمة القيمة (راجع ما قلناه من قبل) ، « اختلافات تخمينية » لإعادة بناء α .

وليس من الضرورى أن يكون التلويث قد حدث بواسطة ناسخ أمامه نسختان عنهما ينقل ، فمرة ينقل نص الواحدة ، ومرة ثانية ينقل نص الأخرى ، فهذا مسلك منهك تماماً . ولهذا السبب هو مسلك من غير المحتمل أن يكون قد سلكه . بل المحتمل أكثر أن يكون قد سلك على النحو التالى : فى مخطوط ، وليكن F ، القراءات المخالفة الواردة فى المخطوط الآخر ، الذى ليس النسخة المنقول عنها — ولتكن A — مذكورة فى الهامش أو بين السطور ؛ و J فى هذه الحالة يتبع مرة قراءة F ، ومرة أخرى قراءة الهامش أو مابين السطور. فإذا فقد A و F فإننا لا نستطيع أن نحصل على صورة واضحة عن أسلاف J ، ما دامت J ستورد بعض (لا كل) الأخطاء الخاصة بـ β وكذلك بعض (لا كل) الأخطاء الخاصة بـ δ .

ويمكن التحصن ضد التلوث إلى درجة ما إذا نقل الكتاب فى فروع جزئية من النقل تحت عنوان مغاير ، بحيث تنعزل فروع الشكل الأولى عن الفروع الفردية للشكل الثانوى . وفضلا عن ذلك فإن الأسقام الواضحة ، خصوصاً المناقص lacunae ، يمكن أن تنتقل بسهولة فى خط مباشر ، لكن من النادر أن تنتقل بالتلوث ؛ حتى إنه حيث ترد أخطاء خاصة من هذا النوع فإنه يكون من الممكن غالباً تقرير العلاقة الأصلية بين الشواهد على نحو محتمل .

١١ — وإذا لم ينطبق الفرض الثانى المذكور فى § ٦ ، أعنى أنه إذا لم ينحرف الناسخ عن النسخة المنقول عنهـا ، فإنه من المستحيل غالباً تقرير العلاقة بين الشاهد والنسخة التى نقل عنها وسائر ما تفرع عنها . فمثلا إذا لم ترتكب F خطأً خاصاً فى عملية النسخ من δ ، فإننا لا نستطيع أن نعرف ما إذا كانت J تستند مباشرة إلى δ أو ترجع إلى δ من خلال F . وإذا لم يبق غير F و J ، فإن J نصبح نسخة حاملة للاختلافات تخمينية ، بينما لو كنا نستطيع أن ننفذ إلى الوضع الحقيقى فانه ينبغى علينا أن نستبعدها تماماً ؛ وهكذا فإن كل قراءاتها الخاصة ينبغى أن **تفحص** (راجع فصل حـ بعدُ) حتى لو تبين أنها كلها أخطاء خاصة . وهذا يرينا أهمية أن نجد حججاً إيجابية على استناد شاهد إلى شاهد آخر باق لدينا (§ ١٨) .

وهنالك شواهد أخرى غير نموذجية : إذا صحح الناسخ غلطة فى النسخة التى ينقل عنها تصحيحاً صواباً بالتخمين دون أن يقرر ذلك صراحة ، فقد ينطبع فى الذهن أنه يعتمد على نسخة أخرى أو أنه لوث نصه بهـذه النسخة الأخرى . ولهذا فإن القراءات الصحيحة التى كان يمكن الوصول إليها بالتخمين ينبغى ألا تمكن من إنقاذ شـاهد من الاستبعاد إذا تقرر الاستبعاد لأسباب أخرى . ومهمة تقرير أى القراءات يمكن الشاهد أو لا يمكنه أن يصل اليها بالتخمين ، تنتسب إلى باب فحص الاختلافات التخمينية (§ ١٩ عند نهايته) .

١٢ — والعلاقات المتبادلة القائمة بين مخطوطات الكتاب الكلاسيك لم تبحث معظمها حتى الآن بحثاً قاطعاً ، بغض النظر عن الأحوال العديدة التى يجعل التلوث من المستحيل فيها أن نؤمل فى حل قاطع .

(حـ) الفحص

١٣ — عملية التصفح تفضى إذن كقاعدة إما (١) إلى نسخة وحيدة باقية أو (٢) إلى نمط أعلى يمكن إعادة بنائه بيقين ، أو (٣) إلى حاملتى اختـلافات كلتاهما باقية أو يمكن إعادة بنائها ؛ وعوامل الاختلافات هذه لا تضمن نص

النمط الأعلى إلا إذا اتفقت فيما بينهما (لا إذا اختلفت ، طبعاً) . فلنغض النظر موقتاً عن الحالة الأخيرة (وراجع فيما يتصل بها § ١٩) ، وعلينا أن نمتحن النقل المطرد للأحوال التى فيها تتفق ، ابتغاء أن نكتشف هل يمثل الأصل .

١٤ — ونتيجة لهذا الفحص نكتشف أن النقل إما (١) أنه خير نقل يمكن تصوره ، أو (٢) أنه جيد جودة سائر النقول الممكن تصورها ، أو (٣) أنه أسوأ من نقل آخر يمكن تصوره ، لكنه على كل حال محتمل ، أو (٤) غير محتمل .

وفى الحالة الأولى من بين هذه الحالات الأربع ينبغى أن ننظر إلى النقل على أنه أصلى ؛ وفى الحالة الأخيرة على أنه فاسد ؛ وفى الحالتين الثانية والثالثة يمكن ، أو يجب ، أن نتردد .

وليس هنا بالطبع معيار مطلق للحسن والسوء نستهدى به هنا ؛ ففى الحكم على الأمور المتعلقة بالشكل ينبغى أن ينبنى الأمر على أسلوب الكتاب ، وفيما يتعلق بالمضمون ينبنى الأمر على معرفة المؤلف المفترضة أو وجهة نظره . وفيما يتصل بالموضوع ينبغى على الفيلولوجى أن يستعين فى أحيان كثيرة بفروع أخرى من المعرفة (فنية ، وغيرها) ؛ وفيما يتصل بالأسلوب يكون هو وحده المسؤول، ويجب أن يكون سعيه الأكبر طوال حياته أن يكمل شعوره بالأسلوب ، حتى لو تبين له أن عمر الإنسان ليس من الطول بحيث يكفى لتمكينه من السيطرة التامة والنضوج الكامل فى هذا الميدان . (راجع ڤيلاموڤتس : « تاريخ الفيلولوجيا » ، فصل فى كتاب جيركه ونوردن[1] : « المدخل إلى علوم الأوائل» القسم الأول [الطبعة الثالثة] ، الجزء الأول ، ص ٤٩) .

وإذا تبين أن النمط الأعلى من كتاب كامل قد خلا تماماً من كل تحريف فإنه يمكن أن نعده الأصل ، أعنى أن الصدع فى النقل ربما حدث مع الأصل .

---

(١) Wilamowitz : "Geschichte der Philologie", in Gercke-Norden : *Einleitung in die Altertumswissenschaft*, 1 (3 Aufl.). I. 49.

ولا أعرف كتاباً كلاسيكياً كبيراً فى هـذا الوضع ، أما الـكتب الصغيرة فلا شأن لها به .

١٥ — إذا تبين أن النقل محرف ، فيجب أن نحـاول علاجه بالتخمين divinatio . وهذه المحاولة تؤدى إما إلى إصلاح بين بنفسه ، أو إلى تخمينات عديدة متفاوتة فى الصدق، أو إلى أنه لاسبيل إلى علاجه بالتخمين — مُعْضلة . والتخمين النموذجى هو استبعاد الخلل . غير أن بعض الخلل اعترف به أو قصد إليه المؤلف ، بينما البعض الآخر يرجع إلى التحريف . وعلى هـذا فإننا ونحن نقوم بالتخمين نفترض أننا نعترف بأن المؤلف لايمكن أن يكون قد اعترف أو قصد إلى الخلل . والأمر سيكون على هذا النحو حينما نلتقى بخلل فاحش جداً أو بضروب من الخلل صغيرة وعديدة . لـكن ماذا نعمل حين يكون الانحراف عن الوضع السليم صغيراً نسبياً ؟ فى مثـل هذه الأحوال مجالٌ للشك ؛ لـكن يمكن إزالة الشك فى كثير منها بالتخمين نفسه للسبب التالى : فالقاعدة هى أن الـكاتب لا ينشد الخلل لذاته ؛ وإنما الخلل نتيجة لرغبتـه فى أن يقول شيئاً خارجاً عن المألوف وجد الطريقة المعتادة فى التعبير عنه قاصرة . فإذا استطعنا أن نبين أنه كان فى وسعه ، دون تضحية بشىء ، أن يعبر بطريقة معتادة عما يعبر عنه النقل بطريقة مختلة ، فمن المحتمل حينئذ أن يكون الخلل منشؤه تحريف . وهنا على الأقل ينشأ السؤال : لماذا نبذ المؤلف ما هو مألوف ؟ وطالما لم يجب عن هذا السؤال بجواب شـاف فإن النص يظل موضوعاً للتشكك . ومن ناحية أخرى نشاهد أن القيمة الـكبرى لـكثير من التخمينات « النافلة » هى فى هذه الحقيقة وهى أن هذه التخمينات نفسها هى التى تبين لماذا تجنب الـكاتب التعبير المعتاد ؛ وعلى المرء أن يعاود النظر فى هـذه التخمينات طوال عملية « الفحص » examinatio إن لم نكن قد قمنا بذلك فى شـطر كبير منها من قبل . وسواء اعتقد مؤلف هذا التخمين « أن الـكاتب لا بد قد كتب هذا » أو « لقد كان عليه أن يكتب هذا » — فإن هذا أمر قليل الأهمية نسبياً ؛ إن التخمين ينشط

البحث وفى أحيان كثيرة يجعله يتقدم ، بأقصر طريق ممكن .

وينبغى أن نميز تمييزاً حاداً بين الخلل والغرابة . فما هو وحيد ينبغى ألا يعد لهذا السبب محلا للتشكك والظنة .

والنص يكون غير قابل للاصلاح ، أو لا يمكن إصلاحه إلا بمعونة مصادفة سعيدة (وهذان الأمران يكادان يكونان شيئاً واحداً من الناحية المنهجية) ، ليس فقط حينما تعانى قراءة ليست شاذة تحريفاً شديداً ، ولكن غالباً حينما يعانى خلل مقصود أو شىء غير مألوف أو غير محتمل — ضرراً صغيراً فحسب . ولكن لما كانت الشواذ ، والتعبيرات الوحيدة ، الخ بطبعها قابلة للتحريف ، ولما كنا لا نكاد نستطيع استبعاد إمكان أن يكون شىء من هذا النوع قائماً عند قاع المشكلة ، فإنه سيشاهد أن استحالة عمل تخمين بيّن بنفسه ينبغى ألا تجعلنا نقرر عدم افتراض وقوع تحريف .

١٦ — وحينما يمكن اقتراح عدة تخمينات فينبغى أن نختار أولا أحسنها أسلوباً ومادة ، وثانياً أقربها إلى تفسير من أين نشأ التحريف . ولتخمين من أين نشأ التحريف ينبغى أن ندخل فى اعتبارنا :

(ا) أى الأخطاء أكثر احتمالا فى الوقوع من الناحية النفسية (مثلاً الميل إلى الاستبدال بتعبير غير مألوف تعبيراً مألوفاً ، وهو ما يسمى بـ « الاتفاه »[1] ؛ وهذا هو السبب فى أن من الصواب أن يفضل المرء — كقاعدة عامة — « القراءة الأصعب » lectio difficilior .

(ب) أى صنف من التحريف يمكن بيان أنه موجود غالباً فى النقل الذى نبحث فيه .

---

(١) [أتفه الشىء : جعله تافها] .

(حـ) أى أنواع التحريف أكثر احتمالا فى الوقوع ، فى الفترة التى مضت بين الأصل وبين النمط الأعلى ، لأسباب أخرى (تاريخ نقل مؤلفات الكاتب ، تاريخ انتقال النصوص عامة ، تاريخ اللغـــة ، الخط ، الإملاء ، حالة الدراسات الـكلاسيكية ، فنية النشر ، الأحوال الثقافية ، الخ) .

ومهمة البرهنة على وجود الأغلاط المفترضة بالتخمين (أو بالانتخاب ، راجع § ١٩) تلعب دوراً خطيراً ، ولـكنه دائماً ثانوى ، فى نقد النص . والفرصة لمثل هـذا البرهان لا تتهيأ إلا حينما يكون لدينا عدة اقتراحات (أو اختلافات) قيمتها متســاوية تقريباً فى الأســلوب والمضمون ، وأمامنا أن نختار بينها ، أو حينما يكون الأمر أمر اختيار بين اقتراح ومعضلة . والعمل الأساسى ، وهو تحديد ما هو محتمل أو مطلوب ضرورةً من ناحية الأسلوب أو المضمون ، لن يتقدم مادياً بإدراك ما هى الأغلاط المحتملة أكثر أو أقل . وفضلا عن ذلك فإن قراءة ما ليست بالضرورة خطأ إذا لم يكن ثم تفسير واضح للخطأ فى النقل الذى تفترضه هذه القراءة . إن فى وسعنا أن نعرف ما هى أكثر أنواع التحريف شيوعاً ، لـكننا لا نستطيع أن نكون على ثقة بأن تحريفاً معيناً ينتسب إلى أى نوع منها بعينه ؛ وإن للتحريفات سبيلا إلى أن تزداد تحريفاً بالنقل المستمر . وفى وسعنا أحياناً أن نكون متأكدين من أن قراءة صحيحة فى النص هى صحيحة ، حتى لو انبنت على التخمين ؛ لـكن يصعب علينا أن نكون متأكدين من أن تحريفاً ما هو من النوع الذى لم يكن من الممكن أن يحدث . وعلى كل حال فإن التجربة تعلمنا أن أنماطاً مختلفة من الخطأ تحدث بتكرار متفاوت ، وتبعاً لذلك لها درجات متفاوتة من الاحتمال فى الأحوال المشكوك فيها. ومع ذلك فليس لدينا معيار للحكم على ما هى الأغلاط التى ينبغى أن ينظر إليها على أنها محتملة فى الأحوال الجزئية . ومجاميع الأغلاط الشائعة التى ألفت حتى الآن لا تعطى أكثر من أمثلة لأنماط معينة من الأغلاط لم ينكرها أحد ؛

ولـكنها لا تعطى صورة عن التكرار المتفاوت للأغلاط ؛ وأسوأ من هذا لا تبين أى أنماط الغلط لم تحدث .

وللوصول إلى أرض راسخة فى هذا الميدان ينبغى إعداد ثبت بكل الأغلاط الخاصة (راجع § ٦) مرتب على أصناف تبعاً لعصور التاريخ المختلفة وأنماط الآداب والخطوط المستخدمة فى المناطق المختلفة ، مع استخدام الشواهد المستمدة من النسخ الباقية المنقول عنها (وتبعاً لذلك فإن قراءاتها الخاصة لا توجد عادة فى النشرات النقدية) . وعلى المرء حينئذ أن يتقدم إلى الأغلاط الخاصة بالشواهد التى يمكن إعادة بناء النسخ التى عنها نقلت هـذه الشواهد ، إعادة بنائها يقيناً بواسطة التصفح recensio ؛ وعند الضرورة القصوى فقط ينبغى إبراز تلك الشواهد التى لا يمكن إعادة بنـاء النسخ المنقولة هى عنها بواسطة الانتخاب selectio أو التخمين divinatio .

وهذا الضرب من البحث مطلوب خصوصاً فى حالات « الحشـو » interpolatio ، أى فى صنف التغييرات (ومعظمها إضافات) التى ليست ناشئة بالعرض ، بل هى محاولة لاسترداد الأصل أو لتصوير المـادة المصنوعة على أنها أصل ، بتدخل واعٍ ، ولـكن غير مصرح به علناً ، فى النقل . والتغييرات التى من هذا النوع فى غاية الخطورة ، اذ يصعب جداً فى أحيان كثيرة إثبات أن نصاً ينبغى عليها قد حُرِّف (بينما أغلاط النساخ تحدث فى العادة كلاما لا معنى له) ؛ وفى النصوص التى يتبين أن فيها حشواً من هذا النوع يكون الـكثير منها موضوع اتهام لسبب بسيط وهو أنه يبدو نافلة لا حاجة إليه . ومن السهل جداً أن يحذف المرء كل ما يمكن الاستغناء عنه بسهولة ! لـكن مما لا شك فيه أن فى كل أصل نوافل (أو على الأقل أشياء لا يمكن أن يبرهن على أنها لا غنى عنها) . وهكذا تنشأ مشاكل شائكة جداً . وتاريخ الحشو interpolatio يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتاريخ تزييف كتب بأكلها ، وهو تاريخ جدير بأن يكتب .

وإذا كان النمط الأعلى (أو المخطوط الوحيد) فى بعض مواضعه انحط إلى مرتبة حامل الأغلاط أو حتى إلى مرتبة مخطوط مستنسخ[1] codex ، descriptus ، فإن أغلاطا من نوع تلك التى يمكن الكشف عنها فى تلك المواضع يمكن أيضاً افتراض وجودها فى المواضع الأخرى التى ليس لدينا ضابط عنها. وفى هذا تقوم القيمة العظمى للاقتباسات حينما تكون مأخوذة عن فرع أقدم فى النقل .

ومن جهة أخرى ، يمكن المرء أن يجمع ويصنف كل الأغلاط الخاصة بمخطوط مستنسخ Codex descriptus من أجل أن يعرف أى الأغلاط الخاصة يحتمل أن تكون قد حدثت فى الأحوال التى يصبح فيها حامل اختلافات أو المخطوط الوحيد . ومن المؤكد أن هذا سيكشف فقط عن آخر طبقات الأغلاط .

١٧ — وتبعا لهذا فقد يكون من المهم أحيانا أن نحدد تاريخ النمط الأعلى المعاد البناء ، وأن نعفى أنفسنا من مؤونة النظر فى إمكان وقوع تحريفات من النوع الذى يحتمل أن يكون قد وقع فى تاريخ متأخر عن تاريخ النمط الأعلى . والنمط الأعلى لابد أن يكون أسبق فى الزمان من تاريخ أول اختلاف قراءة يمكن تأريخه (وليس فقط أسبق من تاريخ أول حامل أغلاط يمكن تأريخه) ومتأخراً عن تاريخ آخر تحريف يمكن تأريخه .

١٨ — أية درجة من اليقين نرجّى بلوغها فى الفحص ، خصوصاً فى التخمين ؟ إن التخمين يمكن أن يتأيد أو على الأقل يقوى إما باتفاق كل الأشخاص الذين هم أهل للحكم (والحق أن هذه الفكرة ليست سهلة التحديد) ، أو بحجج جديدة لم ينتبه إليها صاحب التخمين ، أو باكتشاف متأخر لشاهد يمثل فرعا من النقل انفصل فى عهد مبكر أسبق من تاريخ النمط الأعلى (اللهم إلا إذا كانت قراءة هذا الفرع هى الأخرى تخمينية) . ويمكن تفنيد التخمين

---

(١) [أى منسوخ حديثاً من نسخة موجودة] .

إما ببيان أن النقل سليم أو بواسطة قراءة أفضل مستمدة إما من التخمين أو من اكتشاف شاهد جديد يرجع إلى نقل أقدم . والعقود القليلة الماضية شاهدت فيضاً زاخراً من هذه التأييدات والتفنيدات ، ومع ذلك فليس لدينا عرض يبين كيف يمكن الاستفادة منها من أجل تحسين مناهجنا . وإن عرضاً كهذا ليعد مفيداً إلى أقصى درجة . والمعرفة الجديدة قد أيدت مهارة بعض المحققين تأييداً رائعاً ؛ لكن انهالت علينا المفاجآت كلما اكتشفت وثائق بردىّ ، وأكثر من هذا الاختلافات الأساسية فى النشرات النموذجية التى ظل فيها النقل دون تغيير — كل هذا لا يدل على أن الفحص examinatio قد بلغ بالنصوص عامةً درجة عالية جداً من اليقين . ففى أحيان كثيرة جداً ، وحتى فى أوسع النصوص الكلاسيكية انتشاراً ، نجد أن أمهر النقادّ يغفلون عن تحريفات ، أو يثيرون الشك فى نقول صحيحة دون وجه حق ، أو ينظرون إلى الاقتراح الخاطىء على أنه استعادة يقينية للأصل ، أو يرفضون إصلاحاً صحيحاً . والمسألة هى ما إذا كانت هذه الأخطاء راجعة فقط إلى عدم كفاية التركيز على الأحوال الجزئية (وهو أمر يمكن اغتفاره نظراً إلى المقدار الهائل من المواد) ، أو نحن هنا بإزاء أخطاء فى المنهج . والانطباع العام عندى هو أن كثيراً جداً من الاقتراحات قد قبلت وهى من النوع الذى يحدث تشويها للنص عنيفاً (أعنى لا سبيل إلى علاجه) . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فقد كان العلماء شديدى الاستعداد لإغفال تحريفات فى النقل أو النص المتواتر لا لشىء إلا لأنه لم يتيسر بعد وجود حل مقنع . وكلا هذين الخطأين ناشىء عن خوف بغيض من الإقرار بأن الإنسان لم يصل بعد إلى حل مقنع تماما ؛ ذلك لأن تقديم شىء مشكوك فيه على أنه مؤكد يقينى معناه البقاء بعيداً عن الهدف أكثر مما لو كان المرء قد اعترف بشكوكه . ومن المؤكد أن المسلك الأول يحتاج إلى عدد وجيز من الكلمات ، لكن هذا إيجاز مضلل ؛ إنه يغرى الآخرين بتوكيد المقابل بنفس القدر من الإيجاز . وهكذا فإن بين هذين الموقفين المتعارضين لا يوجد

غير موقف ثالث واحد مطابق للواقع ، ألا وهو الشك . ولا ريب فى أن هذا يصدق على كل ميادين البحث ، والبحث الذى يدقق أكثر مما يجب فى مختلف الاحتمالات يمكن فى النهاية أن يخنق بذرة التقدم . لكن النصوص ، بوصفها الأساس فى كل بحث فيلولوجى ، ينبغى أن تعالج على نحو من شأنه أن يحقق وجود أكبر قدر ممكن من الوضوح فيما يتصل بدرجتها من اليقين .

ويمكننا أن نشير عرضاً إلى ضلال طارىء أصاب مدرسة من العلماء كانت تعارض من حيث المبدأ كل نقد تخمينى . غير أن إغفال تحريف أخطر جداً من مهاجمة نص سليم دون مبرر . لأنه لما كان كل اقتراح يثير تفنيداً فهذا على كل حال يزيد من فهمنا للموضع ، ولن يحظى بالقبول إلا أفضل المقترحات ؛ ومن ناحية أخرى نجد أن التحريف الذى لم ينتبه إليه يضرّ بانطباعنا الكامل عن الأسلوب . وكل من لا يفاجح فى الإقرار بإقتراح صائب يجعل نفسه عرضة لاتهام بالجحود ، إن لم يكن بالحسد والنفاسة . وكل من يخشى تقديم نص غير مؤكد خير له أن يقتصر على العمل فى المخطوطات التى بخط مؤلفيها .

١٩— وإذا انصدع النقل إلى فرعين ، فإن عملية التصفح recensio (راجع ما قلناه من قبل فى § ١٣) غالباً ما تؤدى إلى قراءتين مختلفتين . فعلينا فى الفحص examinatio إذن أن نقرر ما إذا كان أحدهما أو ولا واحد منهما هو الأصل .

مثل نموذجى: إحدى القراءتين يمكن أن تفهم على أنها غلط ، ومعنى هذا أن القراءة الأخرى لا بد أن تكون هى قراءة النمط الأعلى . وهذه القراءة الخاصة بالنمط الأعلى ، والتى وصلنا إليها بالانتخاب selectio ، تصبح إذن أساساً لفحص جديد .

ولتقرير أى نمط من الأغلاط يحتمل جداً أن يوجد فى حامل أغلاط نسير وفقاً للخطة التى وضعناها فى § ١٦ ، مستبدلين بالعبارة : « فى الفترة التى مضت

بين الأصل وبين النمط الأعلى »— العبارة : « الفترة التى مضت بين النمط الأعلى وبين حامل الاختلافات » .

أمثلة غير نموذجية : (١) كلتا القراءتين يمكن أن تفهم على أنها غلط ناشئ عن نفس القراءة الواردة فى النمط الأعلى . وهذه القراءة الواردة فى النمط الأعلى ، والتى كشف عنها التحمين divinatio (combinatio) تصبح حينئذ الأساس لفحص جديد .

وهذه الحالة ليست نموذجية ، لأنها لا تحدث إلا إذا كان موضع بقى سليماً حتى زمن النمط الأعلى (وإلا فإن قراءة النمط الأعلى لا يمكن العثور عليها بالتحمين) قد أصابه التحريف على أنحاء مختلفة فى كلا الفرعين .

(ب) لا يمكن العثور على قراءة تفسر الروايتين المختلفتين : فى هذه الحالة تظل إعادة بناء الأصل مشكوكا فيها ، حتى لو كانت قراءة الأصل التى وصلنا إليها « بالاختيار » أو « التحمين » قراءة مرضية تماماً فى الأسلوب وفى المضمون وتفسر كيف نشأت إحدى الروايتين المختلفتين ، ما دامت الرواية التى يظل أصلها غامضاً ترجع إلى قراءة أفضل للأصل لم تكتشف بعد بالتخمين . وينبغى أيضاً أن ننظر فى إمكان أنه كان ثمت روايتان مختلفتان للأصل ؛ ومن البين أن الروايتين ستكونان فى هذه الحالة قد تلوثتا الواحدة بالأخرى فى النمط الأعلى .

(حـ) إلى جانب رواية مختلفة توجد روايتان مختلفتان فرعيتان (راجع § ٨ ز) : فى هذه الحالة لدينا فى المقام الأول لا ثلاث قراءات نختار بينها ، بل اثنتان — إحداهما قراءة حامل الاختلافات الباقى ؛ والثانية قراءة حامل الاختلافات الثانى الذى يمكن إعادة بنائه عن طريق الروايتين المختلفتين الفرعيتين. والقراءة الأصلية التى يمكن العثور عليها بالاختيار أو التحمين ، ينبغى فى هذه الحالة أن تكون بحيث نجعل وجود القراءات الثلاث التى تشهد عليها شواهد

موجودة — أمراً مفهوماً من حيث العلاقات فى النسب التى قررناها أثناء عملية التصفح recensio .

ومهما اختلف حاملا الاختلافات من حيث القيمة ، فإن الاختيار selectio ينبغى أن يتم فى كل حالة على حدة ؛ وينبغى ألا نرفض رواية مخالفة دون تمحيص وامتحان . وعلى كل حال ، فباعترافنا بشاهد على أنه حامل اختلاف فاننا نفترض أنه لا يشارك على الأقل فى غلط واحد من أغلاط حامل الاختلاف ؛ لكن إذا احتفظ بالأصل فى موضع ، فاننا ملزمون بأن نحسب حساباً لنفس الإمكان فى كل القراءات الخاصة به .

والروايات المخالفة التخمينية التى تظهر حيث العلاقات بين الفروع المختلفة النقل لم توضح (١٠ ، ١١) واختلافات القراءة فى نقل تفرع إلى ثلاثة فروع أو أكثر فى الأحوال التى تختلف فيها كل الشواهد (٩) ينبغى أن نمتحن بنفس الطريقة .

٢٠ — وهذه الطرق لامتحان الروايات المختلفة قد أقرت الآن بوجه عام من حيث المبدأ ، وإن كان ذلك لم يتم إلا حديثاً جداً . أما قبل ذلك فقد كان المبدأ المتبع هو اتباع النص الشائع textus receptus دون اهتمام بقيمة الشواهد ؛ أو اتباع الفحص الذى تشترك فيه أغلبية الشواهد ، بالرغم من أن هذه الواقعة وهى أن ١٠٠ مخطوط منقولة عن مخطوط واحد أقل قيمة من هذا المخطوط الواحد نفسه ، ولا قيمة لها أكثر من قيمة مخطوط واحد لا يرجع إلى هذا المخطوط الواحد ؛ أو اتباع الشاهد الأقدم والأكمل والأحسن ، وكأنه ليس كل ناسخ عرضة للخطأ . لقد كان ذلك كله اعتباطياً ، ولم تكن هناك أية محاولة لتبرير منهجى . وغاطة معاملة المخطوط الأحسن Codex optimus على أنه بمثابة المخطوط الوحيد Codex unicus غلطة لم يبرأ منها حتى اليوم ، لكنها تصحح مراراً بهذه الواقعة وهى أنه يتبين فى التحليل الأخير أن المخطوط الأحسن Codex optimus هو المخطوط الوحيد Codex unicus .

٢١ — والشكل الذى يعرض العلاقات المتبادلة بين الشواهد يسمى باسم جدول النسب stemma ، وهو اسم مشتق من علم الأنساب : فالشواهد ترتبط بالأصل على نحو شبيه بارتباط ذرية الإنسان بالجد الأعلى . ويمكن المرء أن يبين انتقال الأغلاط على هذا النحو نفسه بالنظر إلى الأمهات على أنها مصادر الغلط . لكن النقطة الرئيسية ، وهى الهدف من إعادة بناء الأصل ، لا تتضح بهذه المقارنة . ولكن تكوين الفروع على شجرة مطعمة بفسائل تطعيم من أنواع مختلفة فى نقط مختلفة — يعطى صورة عن مهمة التصفح recensio وطبيعة النمط الأعلى . ولعل التشبيه التالى أدق :

يجرى نهر من ينبوع تحت قنة جبل عال . ويتشعب فى داخل الجبل . وتتفرع فروعه أكثر فأكثر ، وبعض هذه الفروع تظهر بعد ذلك على السطح على جانب الجبل على هيئة عيون ؛ وماء هذه العيون يصرف فوراً ؛ وربما يأتى إلى السطح فى مواضع عديدة منحدراً على جانب الجبل وأخيراً يتوقف ظاهراً على الأرض ، والماء من منبعه يجرى بألوان تتغير أبداً ولكنها صافية جميلة : وفى مجراه تحت الأرض يجرى ويمر بعدة مواضع فيها تتحلل مواد ملونة فى الماء ، ونفس الأمر يحدث فى كل مرة يتشعب فيها المجرى وفى كل مرة يصل إلى السطح على هيئة عين . وكل جريان يغير لون جزء معين من التيار ، وهذا الجزء يحتفظ باللون باستمرار ؛ وقليل جداً من التغيرات فى اللون تستبعد بعمليات طبيعية . والتمييز بين الماء المصبوغ وبين الأصل يظل واضحاً للعين ، لكن أحياناً بمعنى أن العين تدرك فى الحال اللون على أنه قد زيفه الجريان ؛ وأحياناً أخرى بمعنى أن الفارق بين ألوان العيون المختلفة يمكن تمييزه . ومن ناحية أخرى نجد أن العناصر المزيفة يمكن غالباً اكتشافها ويمكن استعادة اللون الأصلى بوسائل كيميائية ؛ وفى أحيان أخرى تخفق هذه الطريقة . والهدف من البحث هو الفحص عن حقيقة الألوان اعتماداً على بينة العيون (الينابيع) .

٢٢ — وأقرب الطرق نسباً إلى طريقة جداول النسب هى طرق النقد التاريخى للمصادر . لكن بينما نجد أن النقد الأدبى يرجع إلى أصل مشابه فى طبيعته لكل الشواهد ، من حيث كونه هو الآخر مخطوطاً ، فإن النقل التاريخى يبدأ من حادث هو بطبعه يتأبى أن يوضع فى شكل أدبى ، وتسىء تمثيله أو تزيفه شواهد قديمة ، أحياناً عن وعى . والعمل الفنى الأدبى كلٌّ عضوى ، والقارئ يشعر بأن كل عنصر ذو علاقة ضرورية بكل عنصر آخر فيه ، ويمكنه أن يعيش آلاف السنين دون أن يصاب بضرر بالغ ، خصوصاً فى حضارة تتأثر به وتنفعل له . أما الحادث التاريخى فليس فيه غير الخطوط العامة هى الخالية من الشك ، وأحياناً حتى هذه لا تخلو من الشك .

ومن المفيد أيضاً أن نقارن طرق علم الآثار الذى يستعيد بناء عمل فنى مفقود اعتماداً على نسخ منه ، أو طرق البحث الأدبى أو الفولكلورى ، الذى يسعى لبلوغ الرواية الأصيلة لموضوع ما . لكن الطريق لن يكون واضحاً ، والهدف من اليقين بلوغه مثل ما فى نقد نصوص المؤلفين الأقدمين .

ذ — نتائج ذلك بالنسبة إلى إعداد نشرة نقدية

٢٣ — ينبغى فى المقدمة أن (١) تصف كل الشواهد ، والشاهد الرئيسى (المخطوطات الوحيدة ، حوامل الاختلافات) طبعاً بتفصيل تام ، دون إغفال أى شاهد حتى الشواهد التى ستستبعد أو تلك التى لن يستعان بها إلا فى بضعة مواضع ؛ (٢) وأن تبين العلاقات القائمة بين الشواهد كلما أمكن ذلك بوضع جدول نسب stemma ، مع إثبات كل علاقة بإيراد عدد من الأخطاء الخاصة المميزة ؛ (٣) وأن تحدد خصائص النمط الأعلى وحاملى الاختلافات وذلك بتجميع التحريفات فى أصناف أصناف ؛ (٤) وأن تحرر كل وسائل الهجاء واللهجات .

ويجب أن نستعمل فى النص العلامات التالية :

< > لما يقترح إضافته .

[ ] أو { } لما يقترح حذفه .

[ ] لإكمال النقص الناشىء عن إصابة مادية .

+ للتحريفات التي لا سبيل إلى إصلاحها (إذا أمكن تحديدها) .

وفى النصوص اللاتينية يمكن الإشارة إلى التغييرات فى الكلمات أو فى أجزاء الكلمات بحروف مائلة italics .

والتمييز بين [ ] و < > مهم . فإن < > تدل على أن كل افتراض لوجود نقص هو افتراض تخميني ، بينما [ ] تدل على أن نقصاً معلوم المقدار قد أكل . وينبغى أيضاً استعمال [ ] حيث يصرح النقل بأن فى المنقول عنه نقصاً .

وبالنسبة إلى المخطوطات التى لم تصب بأضرار مادية ، يمكن استعمال العلامة [ ] أيضا للدلالة على الحذف .

وتحت النص ينبغى أن نذكر ما يلى :

١ — كل اختلاف عن النمط الأعلى لم نذكره فى صلب النص ؛

٢ — كل القراءات الأخرى التى استبعدناها (وحتى أغلاط الكتابة) ؛ لا لأن هذه القراءات الأخرى تؤثر فى تصحيح النص ، بل لكى نبين للقارىء أن النص عند هذه النقطة يقوم لا على النمط الأعلى بل على مرحلة تالية من مراحل النقل ؛

٣ — الاختلافات الفرعية ، التى لا يراد استبعادها ؛

٤ — القراءات الواحدة لحاملين أو أكثر من حوامل الاختلافات ، إذا استبعدت لصالح قراءة حامل اختلافات آخر . وإذا كان ينبغى النظر إلى قراءة مأخوذة من حامل اختلافات على أنها تخمينية ، فلا بد من التنبيه على ذلك ؛

٥ — الشك فى صحة النص .

والجهاز النقدى apparatus criticus يوضع تحت النص لأسباب طباعية صرف ، وخصوصاً بسبب حجم الكتب الحديثة . أما القدماء فى العصور القديمة والعصور الوسطى فقد كانوا يستخدمون الهوامش الجانبية ، وكان هذا الاستعمال يحقق قدراً أوفر من الوضوح . على أن من الممكن اللجوء إلى هذه الطريقة فى طبع بعض الكتب المناسبة ، مثل المآسى اليونانية ، وطبعاً لن يتحقق هذا إلا بالنسبة إلى التعليقات المهمة فحسب : بأن نضعها فى الهوامش الجانبية .

٢٤ — وحينما تتغير الشواهد (أى حينما تدخل فروع مهمة من فروع النقل أو تسحب بالنسبة إلى موضع ما) ، فإنه ينبغى التنبيه على هذا التغيير فى الصفحة نفسها بين النص وبين الجهاز النقدى . فإذا كان معنى التغيير أن النمط الأعلى قد استبدل به شاهد أقدم ، فإنه بالنسبة إلى هذا الوضع يصف النمط الأعلى الأسبق ، على أنه حامل اختلافات أو حتى أقل من ذلك ، ويجب أن يعامل فى الجهاز النقدى على هذا الاعتبار (اختلاف فرعى يستبعد ، الخ) . وإذا استبدل بالنمط الأعلى الأسبق شاهد متأخر (حيث لا يكون حامل اختلافات ميسوراً) فإنه بالنظر إلى الظروف الجديدة فإن قراءات الشواهد المستبعدة حتى الآن ينبغى أن تراعى ويؤخذ بها فى الاعتبار .

والقراءات التى ينبغى استبعادها بيقين لا محل لها تحت النص . أما الاختلافات المزعومة ، فالأفضل جمعها فى ملحق .

وإذا كانت الاختلافات المستبعدة ، والتلفيقات أو التخمينات ذات قيمة مساوية لتلك التى أخذنا بها فيجب لفت الانتباه إليها بطبعها بحروف مائلة أو غليظة أو بذكر العبارة : « لعله صحيح » fortasse recte إلى جوارها .

وقد جرى العمل على ذكر صاحب الاقتراح أو التصحيح التخمينى . لكن العدالة والمنطق يقتضيان بأن يذكر أيضاً اسم العالم الذى كان أول من أوضح النص المنقول أو كشف عن التحريف . وفى كلتا الحالتين لا بد أن يتم ذلك

بمعيار للاختيار عادل . لـكن ينبغي من ناحية أخرى أيضاً ، فى بعض الحالات أن نضيف تبريراً موجزاً ؛ فمثلا التعديلات التى تجرى بسبب الوزن فقط ، ينبغى أن ينوه عليها على هذا الاعتبار . والواقع أن أجهزتنا النقدية فيها قدر ضئيل جداً من الحياة .

فإذا ما تم تحرير النص على أســاس التصفح recensio والفحص examinatio فيجب أن نوضحه بالفصل بين الـكلمات ، وتقسيمه إلى فقرات ، ووضع علامات الترقيم ، وعلامات الوقف ، وابتداء أول كلة فى الجملة بحروف كبيرة ، الخ . فهذا أمر يدخل قطعاً فى نطاق النشر النقدى ، بيد أنه يؤلف قسما من التفسير interpretatio ، وأغراض التفسير تختلف باختلاف العصور ، وعلى كل حال فليس من الممكن وضع معايير عامة لها مثل معايير نقد النص[1] .

---

(١) يتلو ذلك ذكر أمثـلة على كل القواعد السابقة تستغرق باقى الـكتاب ؛ ولـكنهم مستمدة كلها من النصوص اليونانية واللاتينية . ولهذا لا تكن أن يفهمها إلا المتخصص فى هاتين اللغتين . ومن هنا أعرضنا عن ترجتها هنا .